

**وبہ نستعین**

**JORDAN ISLAMIC BANK**

FOR  
FINANCE AND INVESTMENT

Public Shareholding Limited Co.

( C. R. No. : 124 )

## Head Office



البنك الإسلامي الأردني

## التمويل والاستثمار

شركة مساهمة عامة محدودة

( سجل الشركات رقم ١٢٤ )

## الإدارة العامة

Head Office

ASSEMBLY DECISION - JOIB - 2/6/2008

الرقم: ١/١٢١ / ٢٨٢٢٧

التاريخ: ١ حزيران ٢٠٠٨م

معالي السيد رئيس هيئة الأوراق المالية المحترم

019 46 47 48 49 50

I.S.C.

السلام عليك ورحمة الله وبركاته،،

أرفق لمعالیکم طیہ ما یلی:

(١) صورة عن محضري اجتماع الهيئة العامة العادية وغير العادية للبنك المُنْعقد بتاريخ

٢٠٠٨/٤/٣٠

(٢) كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (م ش/١/١٢٤/١٥٩٦٤) تاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٨م.

شَاكِرِينَ لَكَ حُسْنَ تَعَاوَنِكُمْ.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

**نائب رئيس مجلس الإدارة**

*[Handwritten signature]*

موسى عبدالعزيز شحادة

(ii)

هيئة الأوراق المالية  
الدائرة الإدارية  
السديسان  
٢ ميزات ٢٠٠٨  
الرقم المتسلسل ١٠٥٦  
رقم الملف  
الجهة المختصة

نسخة/:

أمين سر مجلس الإدارة.

قسم المساهمين.

2008©

ز. خ. فارسی. ش.

تم في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، الموافق ٣٠ نيسان (أبريل) ٢٠٠٨ م، عقد الاجتماع في قاعة الاجتماعات بمبنى البنك في الشميساني، حسب أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة. حضر الاجتماع السيد/محمد العمالي مندوب عطوفة مراقب الشركات، حيث قام مع مساعديه السيدين/فريد أبو دوله ومحمد الحديد، بالإشراف على تسجيل أسماء السادة المساهمين الذين حضروا الاجتماع، وتسليمهم البطاقات التي تبين عدد الأسهم التي يحملها كل منهم أصالةً ووكالةً حسب الأصول، كما حضر الاجتماع تسعة أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم (١١) عضواً، ومدققوا حسابات الشركة.

افتتح الاجتماع بتلاوة مباركة من آي الذكر الحكيم.

ثم أعلن السيد/محمد العمالي، أن النصاب القانوني متوافر، بحضور (٥٥) مساهماً من أصل (٨٩٢٣) مساهماً يمثلون (٥٢,٤٢٢,٠٧٢) سهماً، منها (٥٢,٣٧٩,٦٧٤) سهماً بالأصالة و(٤٢,٣٩٨) سهماً بالوكالة، فتكون نسبة الحضور حوالي (٨١٪) من رأس مال البنك البالغ (٦٥) مليون دينار. كما أعلن أن جميع الإجراءات القانونية لهذا الاجتماع قد استوفيت، وأن جميع قرارات الهيئة تعتبر قانونية، إذا حصلت على النسب القانونية بالتصويت، ثم طلب من سعادة السيد/عبدان أحمد يوسف ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية رئيس مجلس الإدارة أن يترأس الاجتماع، وأن يُعين كاتباً للجلسة، ومراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

قام الرئيس بتعيين السيد/زياد الخطيب كاتباً للجلسة، وكل من السيدين نصرت البيطار وأحمد أبو عمرو، مراقبين لجمع الأصوات وفرزها، ثم رُحِبَ بالسيد/محمد العمالي ومساعديه، وبالسيد/سامي الشهاب مندوب معالي محافظ البنك المركزي، وبمندوب عطوفة محافظ العاصمة، وبالسادة المساهمين.

انتقل الرئيس للبند الأول من جدول الأعمال، المتضمن قراءة وقائع الاجتماع العادي السابق. وبناءً على موافقة المساهمين الحاضرين، فقد قرأ كاتب الجلسة ملخصاً لمحضر الاجتماع المذكور.

انتقل الرئيس للبند الثاني المتضمن سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك، حيث قرأ سماحة الدكتور/عبد العزيز الخطاط تقريرها.

استفسر السيدان/مصطفى محمود زايد وعبد الجبار المصري عن المبالغ التي آلت إلى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي لم يضمنها البنك إلى إيراداته، وإنما قام بصرفها في أغراض خيرية. أجاب سماحة الدكتور/عبد العزيز الخطاط أنه إذا كان عمل الشركة حرام أو أغلبه حرام، فإنه لا يجوز شراء أسهمها. أمّا إذا كان عمل الشركة حلال أو أغلبه حلال، فإن شراء أسهمها جائز شرعاً. وبالتالي فإن أي توزيع

طبق الأصل

للأرباح يحصل عليها البنك من الشركات التي تتعامل مع البنوك الربوئية، فإنها لا تدخل ضمن ميزانية البنك ولا أرباح المودعين ولا المساهمين، وإنما يقوم البنك بإخراج ما يخص هذه القوائد من إيرادات مصرفنا، ويصرفها في أغراض خيرية، ولا يلحق البنك أي ثواب جراء ذلك.

استفسر السيد/مصطفى محمود زايد عن سبب قيام شركة سنابل الخير ببيع وشراء أسهم شركات عملها الأصلي حلال، لكنها تتعامل مع البنوك التجارية بالفائدة (أخذاً وإعطاء).  
أجاب سعادة المدير العام للبنك أن الشركة تتاجر بأسهم الشركات التي يكون عملها مشروعاً، وذكر أن سماحة الدكتور/عبدالعزیز الخياط بين متى يكون العمل مشروعاً أو غير مشروع.

استفسر السيد/محمود أبو شحوت عما إذا كان مصرفنا ينوي الانضمام لمؤسسة ضمان الودائع، للحفاظ على ودائع المودعين.

أجاب سعادة المدير العام للبنك أن المؤسسة تضمن ودائع البنوك الربوئية التي تحصل أقساطها من تلك البنوك، وأن المودع لديها إذا خسر وديعته أو جزء منها، فإن المؤسسة تقوم بتعويضه عن تلك الخسارة. علماً بأنه تم عرض الموضوع على هيئة الرقابة الشرعية لمصرفنا، حيث أقيمت بعدم جواز انضمام مصرفنا لتلك المؤسسة، وبين أنه يوجد لدى مصرفنا صندوق التأمين التعاوني، حيث يغطي هذا الصندوق رصيد أي تمويل حده الأقصى مبلغ (٤٠) ألف دينار. كما أن صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار يغطي أي خسارة تحدث لمصرفنا لا سمح الله، ويبلغ رصيده حالياً حوالي (٣٢) مليون دينار.

وأخيراً تم إقفال باب النقاش.

انتقل الرئيس للبند الثالث المتضمن سماع تقرير مدققي حسابات الشركة، حيث قرأ السيد/سمير أبو لغد التقرير.

انتقل الرئيس للبند الرابع والخامس، المتضمنين النظر بتقرير مجلس الإدارة، ومناقشة وتصديق الميزانية السنوية، وحساب الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة (١٢٪) نقداً من رأس المال. ثم فتح الرئيس باب النقاش.

أشاد السيد/محمود أبو شحوت بالاتفاقية التي وقّعها مصرفنا مع نقابة الأطباء، وتمنى على البنك توقيع اتفاقية أخرى مع نقابة المهندسين الزراعيين لتمويل المشاريع الزراعية لإنتاج الغذاء الذي يعتبر ضرورياً للمواطنين خاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة السائدة حالياً في العالم.

أجاب سعادة المدير العام للبنك بأنه تم توقيع اتفاقيات مع كل من نقابة الصيادلة ونقابة المهندسين الزراعيين.

شكر الدكتور/محمد صقر المجلس وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية على الجهود التي يبذلونها في إدارة هذه المؤسسة المصرفية الرائدة، التي هدفها الربح وتنمية الاقتصاد الوطني

والإسلامي، لكنها نبأ في الاستثمار بصيغة المراجعة، وطالب بالتوسع في تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامية الأخرى مثل الإجارة والمشاركة المتناقصة وبيع السلم وعقد الاستصناع. وأن يكون لهيئة الرقابة الشرعية دور في هذا المجال. كما طالب بالتوسع في تمويل قطاع الزراعة الحيوي إما بإنشاء شركات أو تطبيق وسائل استثمارية أخرى ذات جدوى اقتصادية في هذا المجال، سيما وأن نسبة تمويل قطاع الزراعة بلغت (١.٩٪) لدى البنك. وأخيراً طلب بالتوسع في تمويل المشاريع الصغيرة (الحرف والمهن) التي بلغت حصتها من التمويل ما نسبته (١.٦) مليون دينار. أجاب سعادة المدير العام للبنك بأن مصرفنا يتوسع حالياً في تطبيق نظام التأجير التمويلي. علماً بأن مصرفنا بدأ بتطبيق هذا النظام في مشروع ضاحية الروضة منذ عام ١٩٨٤م. كما أنه يطبق حالياً عقد الاستصناع في حدود معينة.

ثم توجه السيد/أحمد أبو عمرو بالشكر والتقدير للمجلس والإدارة والعاملين على جهودهم الطيبة في هذه المؤسسة، وذكر أن محددات نشاط البنك تستأهل الثقة بهذه المؤسسة، وتهنئة القائمين على إدارتها بالنتائج التي تحققت والحمد لله. ثم ذكر أن التقرير استوفى جميع متطلبات الإفصاح التي شملت (٦٥). أيضاً غطت معظم الاستفسارات التي قد تخطر في ذهن أي شخص.

وأخيراً توجه السيد/محمد الخمايسة بالشكر للمجلس وهيئة الرقابة الشرعية والإدارة التنفيذية العليا ومدرء الفروع على الإنجازات والنتائج الطيبة التي عكستها البيانات المالية التفصيلية التي تضمنتها التقرير المعروض على الهيئة في هذا الاجتماع. وأخيراً اقترح السيد/أحمد صباغ إقفال باب النقاش والموافقة على تقرير مجلس الإدارة، والمصادقة على الميزانية السنوية، وحساب الأرباح والخسائر، وتوزيع الأرباح على المساهمين بنسبة (١٢٪) نقداً من رأس المال. ثنى على الاقتراح السيد/أحمد أبو عمرو، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك.

إنقل الرئيس للبند السادس المتضمن إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية السابقة. اقترح السيد/أحمد صباغ إبراء ذمتهم. ثنى على الاقتراح السيد/نصرت البيطار، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك وفق أحكام القانون.

إنقل الرئيس للبند السابع المتضمن تعيين هيئة رقابة شرعية للبنك. اقترح السيد/صالح الشنتير تعيين هيئة الرقابة الشرعية للبنك من العلماء السادة التالية أسماؤهم، ولمدة سنة واحدة:

(١) سماحة الأستاذ الدكتور/عبدالعزیز الخياط.

(٢) سماحة الأستاذ الدكتور/إبراهيم زيد الكيلاني.

(٣) سماحة الأستاذ الدكتور/عبدالستار أبوغدة.

ثنى على الاقتراح السيد/أحمد أبو عمرو، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك، وفوضوا بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتقل الرئيس للبند الثامن، المتضمن انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية المقبلة، وتحديد أتعابهم.

رشح السيد/يسام السعودي السادة/إبراهيم العباسي وشركاه والسادة إرنست ويونغ. ثنى على الاقتراح السيد/أحمد الصباغ، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك، وفوضوا بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

انتقل الرئيس للبند التاسع المتضمن إقرار انتخاب كل من سعادة السيد/حيدر عيسى مراد والسادة/شركة بيت الاستثمار العالمي وسعادة السيد/أيمن عبدالكريم حتاحت أعضاء في مجلس الإدارة.

اقترح السيد/عبدالسميع الننتشة إقرار انتخاب السادة المذكورين أعضاء في مجلس الإدارة. ثنى على الاقتراح السيد/نصرت البيطار، ووافق الحاضرون بالإجماع على ذلك.

انتقل الرئيس للبند العاشر المتضمن أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال، حيث لم يتم طرح أي موضوع جديد من قبل أي مساهم.

ثم توجه الرئيس بالشكر باسم مجلس الإدارة لحضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والحكومة الأردنية الرشيدة، على دعمهم لهذه المؤسسة المصرفية الإسلامية الزائدة، ولمندوب عطوفة مراقب الشركات ومساعديه على الجهود التي بذلوها في الإشراف على انعقاد هذا الاجتماع، ومندوب كل من معالي محافظ البنك المركزي الأردني، وعطوفة محافظ العاصمة، وجميع الأخوة المساهمين والزُملاء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية والعاملين في البنك، وجميع الذين حضروا هذا الاجتماع.

رئيس الاجتماع

عدنان أحمد يوسف

مندوب عطوفة مراقب الشركات

محمد العكاوي

كاتب الجلسة

زياد الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

## محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

لشركة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة

تم في الساعة (١١,٣٠) من صباح يوم الأربعاء الواقع في ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، الموافق ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨ م، عقد الاجتماع في قاعة الاجتماعات بمبنى البنك في الشميساني، حسب أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة. حضر الاجتماع السيد/محمد العموي مندوب عطفة مراقب الشركات، حيث قام مع مساعديه السيدين/فريد أبو بولة ومحمد الحديد، بالإشراف على تسجيل أسماء السادة المساهمين الذين حضروا الاجتماع، وتسليمهم البطاقات التي تبين عدد الأسهم التي يحملها كل منهم أصالةً ووكالةً حسب الأصول، كما حضر الاجتماع تسعة أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم (١١) عضواً، ومدققوا حسابات الشركة.

افتتح الاجتماع بتلاوة مباركة من آي الذكر الحكيم.

ثم أعلن السيد/محمد العموي، أن النصاب القانوني متوافر، بحضور (٥٥) مساهماً من أصل (٨٩٢٣) مساهماً يمثلون (٥٢,٤٢٢,٠٧٢) سهماً، منها (٥٢,٣٧٩,٦٧٤) سهماً بالأصالة و(٤٢,٣٩٨) سهماً بالوكالة، فتكون نسبة الحضور حوالي (٨١٪) من رأس مال البنك البالغ (٦٥) مليون دينار. كما أعلن أن جميع الإجراءات القانونية لهذا الاجتماع قد استوفيت، وأن جميع قرارات الهيئة تعتبر قانونية، إذا حصلت على النسب القانونية بالتصويت، ثم طلب من سعادة السيد/عدنان أحمد يوسف ممثل شركة مجموعة البركة المصرفية رئيس مجلس الإدارة أن يترأس الاجتماع، وأن يُعين كاتباً للجلسة، ومراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

قام الرئيس بتعيين السيد/زياد الخطيب كاتباً للجلسة، وكل من السيدين نصرت البيطار وأحمد أبو عمرو، مراقبين لجمع الأصوات وفرزها، ثم رُحِبَ بالسيد/محمد العموي ومساعديه، وبالسيد/سامي الشهاب مندوب معالي محافظ البنك المركزي، وبمندوب عطفة محافظ العاصمة، وبالسادة المساهمين.

أوضح الرئيس أن الهدف من هذا الاجتماع، هو مناقشة وإقرار ما ورد في الدعوة المرسلة للسادة المساهمين. وأضاف أنه كمساهم يطرح على الهيئة تعديلاً، بأن يُصبح رأسمال البنك واحد وثمانين مليوناً ومائتين وخمسين ألف دينار/سهم بدلاً من خمسة وستين مليون دينار/سهم، بحيث يكون مقدار الزيادة (١٦,٢٥٠) دينار/سهم، وعلى الوجه التالي:

(أ) الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ خمسة عشر مليون دينار/سهم من علاوة الإصدار.

(ب) الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ مليون ومائتين وخمسين ألف دينار/سهم من الأرباح المدوّرة.

اقترح السيد/محمد الخميسة الموافقة على التوصية الواردة في الدعوة مع التعديلات المقترحة. ثبّت على الاقتراح السيد/أحمد الصباغ، ووافق الحاضرون بالإجماع على تلك التوصية، والمتضمنة ما يلي:



(١) زيادة رأس مال البنك بمبلغ ستة عشر مليوناً ومائتين وخمسين ألف دينار ليصبح رأس مال البنك واحد وثمانين مليوناً ومائتين وخمسين ألف دينار بدلاً من خمسة وستين مليون دينار.

(٢) تتم تغطية الزيادة على النحو التالي:

(أ) خمسة عشر مليون دينار من علاوة الإصدار.

(ب) مليون ومائتين وخمسين ألف دينار من الأرباح المدوّرة.

(٣) تكون الزيادة على رأس المال بتوزيع أسهم مجانية بنسبة (٢٥٪) على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأس مال البنك كما هم في اليوم الخامس عشر من تاريخ موافقة هيئة الأوراق المالية على تسجيل هذه الأسهم.

(٤) تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بما يتفق مع ما ورد أعلاه، وحسب النص التالي:

(أ) تعديل البند "خامساً" من عقد تأسيس البنك، ليصبح نصّه كما يلي:  
"يتألف رأس مال البنك من واحد وثمانين مليون ومائتين وخمسين ألف دينار أردني، مقسّمة إلى واحد وثمانين مليون ومائتين وخمسين ألف سهم، قيمة كل سهم منها دينار أردني واحد".

(ب) تعديل البند "خامساً" من النظام الأساسي للبنك، ليصبح نصّه كما يلي:  
"يتألف رأس مال البنك من واحد وثمانين مليون ومائتين وخمسين ألف دينار أردني، مقسّمة إلى واحد وثمانين مليون ومائتين وخمسين ألف سهم، قيمة كل سهم منها دينار أردني واحد".

(٥) تفويض مجلس الإدارة تفويضاً مطلقاً باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص مع الجهات المختصة.

ثمّ توجه الرئيس بالشكر باسم مجلس الإدارة لحضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، والحكومة الأردنية الرشيدة، على دعمهم لهذه المؤسسة المصرفية الإسلامية الرائدة، ولمندوب عطوفة مراقب الشركات ومساعدته على الجهود التي بذلها في الإشراف على انعقاد هذا الاجتماع، ومندوب كل من معالي محافظ البنك المركزي الأردني، وعطوفة مدير عام سوق عام المالي، وعطوفة محافظ العاصمة، وجميع الأخوة المساهمين والزعماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية والعاملين في البنك وجميع الذين حضروا هذا الاجتماع.

رئيس الاجتماع

عدنان أحمد يوسف

مندوب عطوفة مراقب الشركات

محمد العماوي

كاتب الجلسة

زياد الخطيب